World Research of Political Science Journal
*An International Journal*

http://dx.doi.org/10.18576 /WRPSJ/030202

# The Crisis of Legitimacy in Arab Political Systems: Sudan as a Model

*Abdalla Ahmed Suliman Mohamed*[*]

Assistant Professor – Internatinal Affairs Department- Qatar University.

Received: 9 Oct. 2020; Revised: 1 Nov. 2020; Accepted: 17 Nov.2020.
Published online: 1 Dec. 2020.

**Abstract:** This research aims to present a theoretical framework for the concept of legitimacy, its sources and patterns, and then trying to project these patterns on the ruling Arab regimes in general and Sudan in particular in search of practical solutions to this crisis. The research attempts to answer a number of questions such as: What is the concept of legitimacy in the European and Arab context, and what are the main causes of the legitimacy crisis in the contemporary Arab state in general and Sudan in particular? What is the Arab political system based on in its quest to justify its authority and right to rule? What are the ways to overcome this crisis in the future?

The research has shown that Arab regimes are not based in most cases on the foundations of legitimacy as defined by the philosophers, but rather depends on force alone as a source of legitimacy. In Sudan, the legitimacy crisis was the main crisis that faced the successive political regimes since independence, whether military or civilian. This crisis manifested itself in the struggle for power between the army and political parties, the absence of even development, armed conflicts, lack of political stability.

In order for the Sudanese state to be able to build its legitimacy, a permanent constitution must be drawn up that frames the relationship between the army and the civilian authority, and a just peace is achieved through equitable participation in the division of power and wealth, and building effective democratic governance based on independent democratic institutions, promoting freedoms, equality, justice, and the rule of law.

**Keywords:** Legitimacy, Arab political systems, Sudan, Military coups, Civilian rule.

[*] Corresponding author email: aamohamed@qu.edu.qa

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

# أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: السودان نموذجاً

*د عبدالله احمد سليمان محمد*

استاذ مساعد، قسم الشؤون الدولية، جامعة قطر

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى تقديم إطار نظري لمفهوم الشرعية ومصادرها وأنماطها، ومن ثم محاولة اسقاط هذه الانماط على الأنظمة العربية الحاكمة بشكل عام والسودان بشكل خاص بحثاً عن حلول عملية لهذه الازمة. يحاول البحث الإجابة على عدد من الأسئلة مثل: ما هو مفهوم الشرعية في السياق الأوربي والعربي، وما هي الأسباب الرئيسية لأزمة الشرعية في الدولة العربية عموماً والسودان علي وجه الخصوص؟ الى مدي يمكن اسقاط أنماط الشرعية علي واقع الأنظمة العربية المعاصرة؟ على ماذا يستند النظام السياسي العربي في سعيه لتبرير سلطته وحقه في الحكم؟ وما هي سبل تجاوز هذه الازمة في المستقبل؟

أوضح البحث ان الأنظمة العربية لا تستند في معظم الأحيان الي أسس الشرعية كما حددها فلاسفة العقد الاجتماعي (القبول والرضا الطوعي من قبل المحكومين) ولا الي مصادر الشرعية التي قال بها فيبر كالعقلانية القانونية، وانما تعتمد على القوة وحدها مصدرا للشرعية.

في السودان كانت أزمة الشرعية الازمة الرئيسية التي واجهت الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ الاستقلال على مختلف أنواعها عسكرية كانت ام مدنية، وقد تمظهرت هذه الازمة في الصراع على السلطة بين الجيش والأحزاب السياسية، غياب التنمية المتوازنة، الصراعات المسلحة، غياب الاستقرار السياسي. تمثلت اهم أسباب غياب الشرعية في السودان في الانقلابات العسكرية، الغبن الاقتصادي والاجتماعي والتنمية غير المتوازنة، عدم تحقيق مطالب الجماهير المشروعة في السلام والامن وتوفير الحياة الحرة الكريمة.

حتى تتمكن الدولة السودانية من بناء شرعيتها لابد من وضع دستور دائم يؤطر للعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية وتحقيق السلام العادل بالمشاركة العادلة في تقسيم السلطة والثروة، بناء حكم ديموقراطي فاعل قائم على مؤسسات ديموقراطية مستقلة، إشاعة الحريات، والشفافية، والمساواة، والعدالة، وحكم القانون.

**الكلمات المفتاحية:** الشرعية، النظم السياسية العربية، السودان، الانقلابات العسكرية، الحكم المدني

## 1 المقدمه:

يناقش هذا البحث ازمة الشرعية في الأنظمة العربية المعاصرة بالتركيز على السودان، وتكمن أهمية البحث في ان الشرعية هي الأساس للحكم الراشد الذي يتسم بالاستقرار والقبول الطوعي للغالبية العظمي من المحكومين لحق الحاكم في الحكم وممارسة السلطة. وفي الفضاء السياسي العربي الراهن لا توجد هناك مؤسسة للشرعية، وتعتبر الدولة العربية المعاصرة منذ نشأتها بعد رحيل المستعمر دولة مأزومة على مستوي شرعية الحكم، اذ لم تستطع النخب الحاكمة حسم القضايا والطموحات الكبرى التي تتصل ببناء الدولة القومية الحديثة وفي مقدمتها الهوية والوحدة الوطنية والسلطة والمساواة وحقوق الأقليات والتنمية المستدامة، وقامت الأنظمة العربية بفرض نفسها كمركز وحيد للشرعية الي جانب كونها مصدراً وحيدا للقوة.

قاد فشل السلطات العربية في نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الي فقدانها العنصر الجوهري للشرعية والمتمثل في القبول الطوعي من جانب الشعوب لحكامهم ومن ثم الولاء والتعبير عنه بسلوك التأييد والطاعة التلقائية، فاستعاضت النظم الحاكمة عن ذلك بفرض الامر الواقع والاستمرار في السلطة عن طريق القهر والعنف بشتى ضروبه: السياسية والمادية والمعنوية، وانتهي الأمر بتلك الممارسات التسلطية الى اضطرابات سياسية وحروب أهلية مدمرة أصبحت تهدد ليس فقط النظام القائم بل الوحدة الوطنية ووجود كيان

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الدولة نفسها كما حدث في السودان واليمن وليبيا وسوريا والعراق. إن الأزمة السياسية الراهنة التي تعيشها الدولة العربية المعاصرة بما فيها من حروب واضطرابات سياسية واجتماعية وتمردات اجتماعية كلها نابعة من عدم تبلور نظام مؤسسي للشرعية. هكذا تتمظهر ازمة الشرعية للدولة العربية المعاصرة، والتي تتشابه فيها الأنظمة الحاكمة نتيجة التقارب في نظام الحكم ولكنها تتفاوت في حدتها بسبب طبيعة كل مجتمع ومدي تمايز الدولة عن نظام الحكم القائم.

تأسيساً على ما ذكر، يحاول هذا البحث إعطاء إطار نظري لمفهوم الشرعية ومصادرها وأنماطها، ومن ثم محاولة اسقاط هذه الانماط على الأنظمة العربية الحاكمة بحثاً عن حلول عملية لهذه الازمة. في هذا الإطار يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الرئيسية الاتية: كيف جاء مفهوم الشرعية في السياق الأوربي والعربي، وما هي الأسباب الرئيسية لأزمة الشرعية في الدولة العربية عموماً والسودان علي وجه الخصوص؟ الي مدي يمكن اسقاط أنماط الشرعية علي واقع الأنظمة العربية المعاصرة؟ على ماذا يركن النظام السياسي حتى يشرعن وجوده ويبرر سلطته وسطوته؟ وأخير وليس اخرا ما هي سبل تجاوز هذه الازمة وكيفية العلاج والرؤى المستقبلية؟ وللإجابة على هذه الأسئلة قسم هذا البحث ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم ومصادر الشرعية

المحور الثاني: أزمة الشرعية في الأنظمة العربية المعاصرة

المحور الثالث: شرعية النظم السياسية في السودان

**أولاً: مفهوم ومصادر الشرعية:**

تمثل مسالة الشرعية هاجساً لجميع الأنظمة السياسية بمختلف أنواعها وبغض النظر عن عقيدتها وفكرها السياسي الذي تستند اليه في الحكم، وذلك حتى تستحوذ على قبول الشعب ورضائه وبما يمكنها من أداء مهامها وممارسة سلطاتها القانونية والسياسية التي يخولها لها الدستور. لذلك يعتبر مبدأ الشرعية هو الدعامة الأساسية لأي تنظيم سياسي لأن السلطة (الشرعية) تكون نابعة عن إرادة الشعب صاحب السيادة.

ولعل أفضل مدخل لتعريف الشرعية هو المعنى اللغوي لهذا المفهوم، وقد ذكر ابن منظور انها مشتقة من "شرع" "يشرع" "شرعا" و "شروعا". قال الليث: وبها سمي ما شرع الله للعباد شريعة من الصوم والصلاة والحج والنكاح وغيره. وقال ابن الاعرابي: شرع أي اظهر. وشرع فلان إذا اظهر الحق وقمع الباطل[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فتشير الدراسات المتوفرة في هذا المجال إلى عدم وجود تعريف واحد للشرعية متفق عليه بين الباحثين والمختصين، ففي موسوعة السياسة ، على سبيل المثال، يعرف عبد الوهاب الكيالي الشرعية بانها مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع (قانون او عرف معتمد وراسخ ديني او مدني) يرمز الي العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل او النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين ،بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي[2]،وتأسيساً على ذلك يخلص الكيالي إلى ان العدالة هي لب الشرعية ومقياسها ،وأنها مستمدة من الأمة او الشعب أو جماهير المحكومين، وتذهب الموسوعة السياسية المعاصرة إلى أن الشرعية تعني قبول الشعب طواعية للقوانين والتشريعات التي يضعها النظام السياسي القائم ؛ولتحقيق ذلك لابد أن يتجه الحكم لصالح الشعب وقيمه الاجتماعية[3]. في هذا السياق يري برهان غليون ان مفهوم الشرعية من المفاهيم التي تفسر استقرار النظم السياسية الطويل وثباتها واستمرارها، فالشرعية بقدر ما تجعل السيادة في الشعب ،تدفع

[1]ابن منظور، لسان العرب. المجلد الثامن. بيروت دار صادر. د. ت، ص 175-176

[2]عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة الجزء الثالث (ج3) ط2 بيروت لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1993، ص 451.

[3]نبيلة داود. الموسوعة السياسية المعاصرة. القاهرة دار غريب للطباعة. 1991 ص 61.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

إلى تطوير أكبر لعنصر القانون بما يتضمنه من مفاهيم المساواة والعقلانية والتجريد[1]. و يربط برهان غليون الشرعية بالحرية حيث ان للإنسان حقوقاً، طبيعية وأن هذه الحقوق الطبيعية هي المنارة للدولة و السياسة و القانون ،وأن جوهر هذه الحقوق هو الحرية ،فاذا لم تتفق بنيات الدولة و قوانينها مع الحق الطبيعي فلا يمكن أن تكون الدولة شرعية [2]. اما سعدالدين إبراهيم فيرى أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمي من الشعب لحق الحاكم في أن يحكم و يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة [3]، وقد يكون سبب قبول المحكومين للحاكم في أن يحكم بوحي من معتقدهم الديني ،أو من تقاليد راسخة توارثوها عبر الأجيال ،أو بسبب إعجابهم الشديد بصفاته وخصاله وما يجسده من قيم ومثل عليا يرنون إليها أو لأنه يرعى مصالحهم ويوفر لهم الأمن والأمان ، أو لأنهم اختبروه بأنفسهم و أعطوه هذا الحق لمدة معلومة [4].

و في السياق العربي يحاول بعض الباحثين إيجاد مقاربة بين مفهوم البيعة في الإسلام ومفهوم الشرعية[5]،وفي هذا السياق يعرف ابن خلدون البيعة بأنها "العهد على الطاعة ؛وأن المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في امر نفسه و أمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ،و يطيعه فيما يكلفه به من الامر علي المنشط و المكره"[6] . ولذلك نجد ان الدولة الخلدونية يقوم علي امرها حاكم مطلق ومتحكم في امورها الدنيوية والأخروية، ومن دون هذا الحاكم تكون الفوضى ،ولذلك يحتاج الناس إلى الوازع وهو الحاكم عليهم وهو القاهر المتحكم ولا تكون فوق يده يد قاهرة[7]. تقوم الدولة عند ابن خلدون علي العصبية والقبلية والدين ،وذلك لان الملك يحصل بالتغلب ،والتغلب انما يكون بالعصبية، ويمكن فهم عناصر الشرعية عند ابن خلدون من خلال تصنيفه للملك إلى ثلاثة أصناف تشمل :الملك الطبيعي والذي عرفه بانه حمل الكافة على مقتضي الغرض والشهوة، والملك السياسي القائم علي حمل الناس كافة على مقتضي النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار ؛ والخلافة وتعني حمل الناس على مقتضي النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية، وذلك يعني أن الخلافة هي نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا، وتسمى خلافة وإمامة ،والقائم بها خليفة واماماً وسلطاناً[8]، فشرعية الدولة الخلدونية تقوم على شرعية الغلبة والدين والقبيلة ،وخير مثال الدولة الاموية والعباسية.

اما مفهوم الشرعية في السياق الغربي فقد بدأ بظهور فكر فلاسفة الأطروحات التعاقدية في القرن السادس عشر حيث أضحت الحكومة الشرعية هي تلك النابعة عن عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وأبرز فلاسفة هذا الفكر هم توماس هوبز (اللفياثان 1659) وجون لوك (بحث في الحكومة المدنية 1690) وجان جاك روسو (العقد الاجتماعي 1762)، فقد شهد ظهور هؤلاء الفلاسفة انتقال أوربا من العصور الوسطي المظلمة الى عصر التنوير (Enlightenment) الذي كانت الغلبة فيه لأرباب السلطة الزمنية في صراعها المحموم ضد أنصار البابوية وسيطرة الكنيسة على مناحي الحياة المختلفة، وذلك هو العصر الذي ثبتت فيه دعائم القانون الطبيعي خلفاً لنظرية الحق الإلهي. يشير السير ارنست باركر الى ان فكرة العقد انما هي وسيلة للتعبير عن قيمتين أساسيتين للعقل البشري وهما :قيمة الحرية وقيمة العدالة، فقيمة الحرية تعني أن الإرادة لا القوة هي أساس الحكم، وقيمة العدالة تعني ان الحق لا القوة هو أساس كل مجتمع

[1] برهان غليون: نظرية الشرعية وازمة السياسة العربية. مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي، العدد 62، 1990م، ص 64.

[2] نفس المرجع ص 64

[3] سعدالدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية. المجلد مج 6 ، عدد ع 62. 1984 ص 94

[4] نفس المصدر ص 94

[5] انظر على سبيل المثال المصدر السابق ص95، وانظر كذلك الي هند عروب: مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. دار الأمان. مطبعة الأمنية. الرباط. 2009 ص 175.

[6] ابن خلدون: المقدمة. دار يعرب دمشق الطبعة الاولي 2004 ص 390.

[7] نفس المصدر ص 360

[8] نفس المرجع ص 365-366

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

سياسي وكل نظام سياسي[1]. علاوة على ذلك فان فكرة العقد الاجتماعي تقوم على فكرتين: فكرة عقد الحكم وفكرة عقد المجتمع. تذهب نظرية عقد الحكم الى ان الحكومة تقوم على عقد بين الحاكم والرعايا بيد ان هذه النظرية تشترط أولا وجود عقد اجتماعي (نظرية عقد المجتمع) لجماعة من الرعايا منظمة ومترابطة بفضل إرادة اجتماعية مشتركة قبل وجود أي عقد بين الحاكم والرعية، وكذلك لابد من وجود حاكم له استعداد لتحمل أعباء الحكم بالاتفاق مع هذه الإرادة[2]. ثم بعد ذلك تتكون الدولة علي أثر هذا العقد الاجتماعي، والقصد هنا ان نظرية العقد تتطلب تكوين وقيام المجتمع المدني أولاً قبل وجود الدولة ،وذلك لأن المجتمع أكبر من وسابق علي الدولة (السلطة)[3].

وعلى الرغم من ان فكرة العقد الاجتماعي تقول بشرعية الحكومة التي تأتي نتيجة العقد بين الحاكم والشعب إلا ان منظري العقد أنفسهم اختلفوا حول متطلبات العقد وكيفية قيام ذلك التعاقد، فنجد شرعية الدولة اللفياثانية عند هوبز تأتي بعد تكوين المجتمع وتنازله عن كل حقوقه وسيادته لصاحب سيادة مطلقة (التنين) ولا يقوم صاحب السيادة هذا بعقد أي اتفاق مع المجتمع وبذلك لا يخضع لأي من الحدود التي يفرضها عقد الحكم؛ وقد دفعت الحروب والاضطرابات السياسية وقتئذ هوبز الى القول بعدم مكنة شخص بمفرده من تحقيق الأمن والعيش لنفسه ،ولذلك لابد من البحث عن الأمن عن طريق التنازل عن حقوقه للحاكم لكي يؤمن له الحد الأدنى الضروري للبقاء[4]. حسب القناعات الهوبزية يعد هذا العقد ملزمًا ولا داعي لأن يخرج الناس منه ولا مجال لوجود حرية الإرادة لأن ضروريات الخوف والأمن هي التي أوجدت العقد وليس الحرية، والتنازل عن الحقوق ليس للحاكم وإنما لمنفعة الناس ولذلك ليس لديهم حق عند الحاكم الذي له سلطات مطلقة غير مقيدة وله كل السلطات التشريعية والتنفيذية[5]. ولطالما أن الحاكم في النظرية الهوبزية يحدد الخير والشر والفضائل الأخلاقية والقيم الدينية ، يري بعض الباحثين ان الدولة اللفياثانية تشابه الدولة الشمولية في العصر الحديث، ولكن مع ازدهار الأفكار الديموقراطية في العصر الحديث لا يمكن الأخذ بهذه النظرية كأساس للدولة الحديثة اليوم [6].

من ناحيته يري جون لوك أن شرعية الحكم تقوم بتعيين المجتمع لهيئة او حكومة من "الأوصياء" لا يعقد معها أي اتفاق، ولكن له أن يعزلها إذا انقضت شروط الوصاية، وقد وضع لوك خطته الطبيعية للحكم، والتي تكون فيها كل السلطات السياسية أمانة ( Trust) لصالح الشعب ،و يكون القانون الطبيعي هو الفيصل و يتمتع بهذه الحقوق الطبيعية و الشعب نفسه هو الذي أنشأ هذه الأمانة و هو المنتفع منها. و

أما في ما يخص السلطات التشريعية و التنفيذية ،يرى لوك أنه ، عندما يكون الناس هم القضاة في قضاياهم تكون الاحكام غير عادلة و قوة تنفيذها غير ملائمة ، و لذلك لابد من وجود قاضي لتطبيق القانون بلا محاباة ، و كذلك لابد من وجود قوة تنفيذية تفرض أحكام القاضي ،وجهاز تشريعي لوضع قواعد موحدة و بمقتضاها تصدر الاحكام[7]، وتكون ممارسة السلطة قاصرة على الجهاز التنفيذي وعلى أساس القواعد التي يحددها الجهاز التشريعي، ولابد من أن يتفق الناس على تكوين حكومة واحدة تتمتع فيها الأغلبية بحق التصرف متضمنة إرادة المجامع ككل، وتقرر هذه الأغلبية بشأن الجهاز التشريعي الذي هو مجرد سلطة تنوب عن الشعب ، وتسعى لتحقيق

1العقد الاجتماعي: لوك–هيوم–روسو، ترجمة عبد الكريم احمد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019 ص 12

2نفس المرجع ص 17

3نفس المرجع ص 18

4توماس هوبز: اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة دينا حرب وبشري صعب. هيئة ابوظبي للثقافة والتراث (حكمة) ودار الفارابي 2011 ص 138

5نفس المرجع ص 180–182

6العقد الاجتماعي: لوك–هيوم–روسو، ترجمة عبد الكريم احمد. ص 16

7نفس المرجع السابق ص 27

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الخير العام للمجتمع، ويكون للشعب الحق في تغيير السلطة التشريعية او الغائها إذا كان أداؤها يتناقض مع الأمانة التي عقدها الشعب مع أعضائها[1]. شكلت أفكار لوك هذه حجر الزاوية في المفاهيم الليبرالية والديموقراطية الحديثة التي انتشرت في اوربا والعالم اجمع ،وتكونت على إثرها الدولة الديموقراطية المعاصرة، ومن هذه الأفكار مناداته بتقييد سلطات الحاكم حماية لحقوق الشعب و الفصل بين السلطات لضمان سيادة حكم القانون واحترام القوانين و الخضوع لها و الحرص علي الثقة الممنوحة من الشعب للحكام[2].

اما جان جاك روسو فقد خصص كتابه "العقد الاجتماعي" لتوضيح فلسفته حول الدولة و السلطة و الحق الطبيعي بالتركيز علي العقد الاجتماعي و السيادة و أنواع الحكومات و اشكالها[3]، ويرى روسو ان الانسان في حالة الطبيعة كان يخضع للقوانين الطبيعية الموجودة في نفس كل انسان بمقتضي الفطرة، ولكنه اضطر الى الخروج عن هذه الحالة والاتفاق مع بني جنسه لإقامة نظام يخضع فيه كل فرد الي حكم المجموع مقابل قيام الأخير بحمايته، كما انه تنازل عن حريته في مقابل ان يكفل له المجموع امنه ، وأن القوة ليست أساس هذا الالتزام الاجتماعي ، وأن الخضوع للسلطة يخضع لرضا الافراد[4].إن وجود الحكم يستلزم وجود قوانين يخضع لها الافراد، ولكي يطاع هذا القانون ينبغي أن يكون محققاً لإرادة المجموع، وهذا يعني أن يكون في طاعة الناس للقانون رضوخ لحكم إرادتهم. فالقانون هو صوت الإرادة العامة، وهذه الأخيرة هي دعامة السيادة. إن لكل فرد من أفراد المجتمع، حسب جان جاك روسو، إرادته وحريته، وهم يختلفون ويتباينون، لكنهم يلتقون عند أمر واحد: أن يحكموا حكماً عادلاً يحقق لهم الكرامة ويكفل لهم المساواة، والسيادة هي ممارسة الإرادة العامة للحكم، وينتج عن ذلك نتيجتان: أولاهما أن السيادة للشعب بأسره، وليست لفرد أو جماعة بل تتمثل في الشعب كله/ وثانيهما أن سلطة السيادة لا تختص برعايتها أشخاصاً معينين، بل تكون غايتها المصلحة العامة التي تهم المواطنين جميعاً، ومشروعية السلطة السياسية عند روسو مستمدة من كونها مستندة إلى قاعدة السيادة الشعبية، فمشروعية الحكم تأتي من الشعب وتستهدف خيره وسعادته[5]، وهكذا فقد اوضح روسو أن الحكم الشرعي مصدره ارادة الشعب ومن حقه وحده ممارسة السيادة باستمرار وتغيير الحكومة التي اعتبرها مجرد وكيل عن الشعب وتخضع لمراقبته، وكذلك يكون مصدر القوانين الارادة العامة للشعب لأنها وحدها التي لها القدرة على توجيه الحكومة نحو الهدف من وجودها المتمثلة في الخير العام المشترك.

يوجد اختلاف بين هوبز وروسو فيما يخص العقد، فينما يري هوبز ان العقد عبارة عن اتفاق الافراد فيما بينهم على إقامة السلطة، يرى روسو ان الفرد لا يسلم نفسه لإنسان في العقد ،بل يتنازل مع كل حقوقه للجماعة كلها وكلهم يكونون الدولة، وكذلك هوبز ينادي بالحاكم المطلق الذي بيده كل السلطات التشريعية والتنفيذية، بينما روسو يعتبر التشريع من حق المجتمع ، وأن المجتمع ينشئ حكومة هي عبارة عن هيئة وسيطة لتنفيذ القوانين التي يسنها، وهذه الحكومة ليست سوى تكليف مؤقت محدود.

من ناحية أخري يرى ماكس فيبر ان القوة او الارغام هو الخاصية المميزة للدولة ،وحتى يكون هذا الارغام ممكنا لابد ان يتمتع بشكل من اشكال الشرعية، فالدولة اذن في النظرية الفيبرية ما هي الا جهاز يحتكر العنف المشروع في إقليم معين[6]، فالدولة هي الكيان الوحيد الذي يحتكر هذا العنف الطبيعي المشروع، ولكي تنشا الدولة يجب على الشعب ان يرضي بالسلطة التي يدعيها المسيطرون. وعزي فيبر هذه السيطرة لثلاثة أسباب والتي بدورها تشكل أسس ومصادر الشرعية للحكم: السيطرة التي مارسها البطريرك والأمير وسماها فيبر السلطة التقليدية؛ والسلطة الكاريزمية التي يمارسها القائد الملهم او القائد العسكري او زعيم الحزب السياسي؛ والسلطة التي تأتي عن

[1] نفس المرجع ص 27

[2] هند عروب: مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. ص 54

[3] للمزيد من المعلومات انظر جان جاك روسو: العقد الاجتماعي الطبعة الاولي. ترجمة عادل زعيتر. بيروت لبنان 2019

[4] المرجع السابق ص 40- 43

[5] المرجع السابق ص 55-65

[6] ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفهما حرفة. ترجمة جورج كتورة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2011 ص 18

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

طريق دستور شرعي او اساس عقلاني حيث تستمد السلطة والنظام السياسي شرعيتهما من القواعد القانونية والدستورية[1]. وقد انتهي فيبر الى القول إن الحكومة تكون شرعية عند الحد الذي يشعر فيه المحكومين ان ذلك النظام القائم صالح ويستحق التأييد والطاعة منهم، و وينتج عن ذلك شرعية تساهم في استقرار العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتفضي ،من ثم، الى استقرار المجتمع ونشوء حكومة شرعية لإدارة شؤون الدولة ؛ وهكذا نلحظ ان التنميط العقلاني– القانوني لفيبر يتحقق فيه ولاء المحكومين للنظام القائم وخضوعهم الطوعي له من خلال خضوع الجميع بما فيهم الحاكم نفسه لقواعد وقوانين تحدد لكل فرد حقوقه وواجباته، وهذه هي الأسس التي قامت عليها الدولة العقلانية في العصر الراهن.

وفي السياق العربي حاول ،حديثاً ،برهان غليون تطوير ثلاثة أنماط للشرعية ومقاربتها في النظم العربية المعاصرة بيد انها لم تتجاوز كثيرا التنميط الفيبري لمصادر الشرعية سالفة الذكر، لأن التنميط الفيبري هذا أعتبر هو الأساس الذي قامت عليه أنماط لاحقة تتداخل مع ما توصل اليه فيبر[2]، و تشمل أنماط الشرعية عنده :الدينية و الملكية و الوطنية[3]. في النمط الديني تستمد السلطة شرعيتها من استلهامها للقيم والمبادئ الدينية ومطابقة سلوكها مع غايات الشريعة الدينية، اما نموذج الشرعية الملكية فيستمد شرعيته من قوة الايمان بها والطاعة الطوعية لها من شيوع الاعتقاد بتميز الملك، وترتبط الشرعية باحترام قانون الوراثة لانتقالها من الاب للابن، ويستند نمط الشرعية الوطنية على أن للإنسان حقوقاً طبيعية، وأنها هي المنارة للدولة والسياسة والقانون ،وأن الحرية هي جوهر هذه الحقوق الطبيعية، و في حالة عدم اتفاق بنيات الدولة و قوانينها مع الحق الطبيعي فلا يمكن أن تكون شرعية [4]، وعلى حسب برهان غليون فان فكرة الحق الطبيعي مرتبطة بحق المحكومين في أن يكونوا المصدر الوحيد للسلطة مما يجعل من مطابقة إرادة الحكم مع الإرادة الوطنية معيار صلاح السلطة سواء كانت هذه المطابقة في شكل ممارسة الاقتراع او التماهي مع حكومة ثورية او مع زعيم وطني ملهم، ويرى برهان غليون ان شرعية السلطة في المجال السياسي تتوفر إذا تطابقت غاياتها العامة وأهدافها وقيمها مع الغايات والأهداف والقيم التي تعتبرها الجماعة في حقبة من الحقب المبرر الرئيسي لوجودها. إن صفة الشرعية عند برهان لا تتعلق بممارسة السلطة ولا تقال عنها وانما تطلق على أسلوب انتاجها ومقومات وجودها، ولذلك فهي تمس السلطة في أصلها لا في فصلها (ديموقراطية ام ديكتاتورية ام اوليغارشية ام فردية ...الخ)، فالشرعية تمثل معياراً لقياس وفهم وتطوير الأسس والأدوات القانونية التي يقوم عليها النظام السياسي نفسه وليس معيار قياس قوة الأسس التي تقوم عليها الاحكام التي تصدر عنها ،سواء كان في تنفيذ السياسات العامة ام إدارة الدولة، فالشرعية أذاً تمثل اهم المقومات القانونية لوجود السلطة لا صفة لممارستها اليومية.

**ثانياً: أزمة الشرعية في الأنظمة العربية المعاصرة:**

تواجه الدولة العربية المعاصرة أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة اقعدتها عن تحقيق تطلعات ما بعد الاستقلال والمتمثلة في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية. ويتفق الباحثون على أن أزمة الشرعية السياسية تعتبر من أخطر الازمات واكثرها تعقيداً في الفضاء السياسي العربي الراهن، فقد مثلت فترة ما بعد الحكم الاستعماري الأوربي بداية تمظهر أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ،حيث قامت تلك الأنظمة بفرض شرعيتها بقوة الأمر الواقع وكل أساليب القهر المادي والمعنوي[5] و لذلك فإن هذه الأنظمة ،في معظم الأحوال ،لا تستند إلى مصادر الشرعية كما تحدث عنها فلاسفة العقد الاجتماعي و لا إلى التنميط الفيبري

[1]نفس المصدر ص 265

[2]هند عروب: مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. مرجع سابق ص 77

[3]للمزيد انظر برهان غليون: نظرية الشرعية وازمة السياسة العربية. مجلة الفكر العربي المعاصر. مركز الانماء القومي. العدد 72. 1990 ص 64

[4]المرجع نفسه ص 64

[5]عادل سليمان: العالم العربي وإشكالية الشرعية. العربي الجديد. يناير 2020

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المرتكز إلى القانونية و العقلانية المشار اليه سابقاً، ولكن كأن مصدر شرعيتها الأساسي ،كما أشار اليه سعد الدين إبراهيم، مصدراً تقليدياً بالمعني الذي أشار اليه ابن خلدون و ماكس فيبر منذ انشاء الدولة العربية الإسلامية و حتي سقوط الخلافة العثمانية في الأستانة عام 1924 [1]. فهي أنظمة استبدادية توتاليتارية تحكم عبر الأشخاص وليس المؤسسات، ولا تحضر الشعوب في عملية المشاركة السياسية حضوراً فعلياً، واعتمدت الدولة العربية المعاصرة على القوة والعنف والإرهاب كمصادر للشرعية، وأضحى القهر هو الناظم الأساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع الشي الذي جعل منها "دولة سلطوية"[2].

ويحاول الباحثون في هذا المجال مقاربة أزمة الشرعية وربط أسبابها بالحكم الكولونيالي وما تمخض عنه من تغيرات وتشوهات اجتماعية وثقافية هيكلية عميقة ارتبطت بمشكلة بناء الدولة الحديثة في البلاد العربية. إن معظم الدراسات الحديثة تتموضع حول الدور الذي لعبه الاستعمار الإمبريالي ونتائجه المتمثلة في تآكل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة مسيرة التطور السياسي التدريجي والطبيعي للبلدان العربية في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية علي هذا الأساس عمقت الحقبة الاستعمارية من التناقضات و التشوهات الهيكلية و ظهرت على إثرها هياكل اجتماعية و اقتصادية جديدة في اطار نظام رأسمالي عالمي تلعب فيه الأنظمة العربية دور التابع المنهوب[3]. وفي الجانب الاخر يري خميس خدام أنه، وبالإضافة إلى افتقار الأنظمة العربية إلى شرعية الوجود (الشرعية التاريخية) ،تفتقر معظم هذه الأنظمة أيضاً إلى شرعية الإنجاز حيث لم تنجز حكومات ما بعد الاستقلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح لها الشعوب مما جعلها على الدوم علي قطيعة مع مجتمعاتها [4]. فشل الأنظمة العربية في تحقيق التنمية المتوازنة و التوزيع العادل للثروة و عدم قدرتها علي الاستمرار في تمويل برامج السياسات الاجتماعية و الاقتصادية من العوامل الرئيسية لفقدان الشرعية[5]. ان الشعور بعدم عدالة النظام يلغي شرعيته و يجعل الثورة علي النظام امرا مشروعا [6]. ويعزي برهان غليون في هذا الصدد أزمة النظم العربية الشمولية إلى التناقضات الصارخة التي وسمت نموذج النمو الاقتصادي والتي كأن لها دورها الأساسي في ايصالها إلى المأزق السياسي والاجتماعي والذي عبرت عنه عزلتها الكاملة وتزايد دائرة الطبقات الناقمة عليها. فالإخفاقات المتكررة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عرتها تماما امام الشعب الذي كأن ينتظر منها خيرا. وخلص برهان غليون إلى القول أن إخفاقات النظم العربية في تحقيق اهداف التنمية و العدالة و الحرية و التحرير و الامن و السيادة أدت إلى تغيير عام في المناخ العقائدي العربي منذ نهاية السبعينات[7]. واهم أسباب هذه الإخفاقات يكمن في التبعية السياسية والاقتصادية للقوي الكولونيالية القديمة وترسخت هذه التبعية بمرور الوقت في اشكال من التبعية الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

من جانبها تري هند عروب من الأسباب الأساسية لفقدان الشرعية التام تكمن في الأساس بانها مشكلة دستورية مؤسساتية. وتصل الأزمة ذروتها عندما تصبح هذه المؤسسات السياسية غير مقبولة لدى الشعب بل ملفوظة بالمطلق. هذا بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين النظام وبين السلطات والجماعات المحلية (قوميات او أقليات) ودور الجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. هذه المؤسسات السياسية تفتقر إلى الشرعية لأنها امتداد لمؤسسات كانت قائمة في العهد الكولونيالي والمؤسسات الحديثة أن وجدت فإنها

[1] سعدالدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. المجلد 6 عدد رقم 62 1984 ص 99

[2] هند عروب مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. مرجع سابق ص 138

[3] سعدالدين إبراهيم. مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية. المرجع السابق ص 101

[4] خميس عزام والي وآخرون: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 13. 2007 ص 194

[5] حسين عبد القادر: الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية– الواقع والمأمول. مجلة البحوث السياسية والإدارية. العدد الحادي عشر. الجزائر 2017 ص 178

[6] عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. مصدر سابق ص 451

[7] برهان غليون: أزمة الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص 112

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

تفقد شرعيتها لتفشي الفساد او لأن مخرجات سياساتها لا تحظي باي قبول جماهيري او لأنها عاجزة علي مواجهة المطالب الجماهيرية و التكيف مع الظروف السياسية و الاقتصادية المتغيرة [1]. إضافة إلى غياب دولة المؤسسات والقانون نجد في كثيرا من الأحيان أن هذه القوانين تعبر عن إرادة الحاكم الذي يتمتع بسلطات فعلية أكبر من تلك تخرج عن المؤسسات القانونية. هذا فضلا عن اللجوء إلى قوانين الطوارئ والاحكام العرفية والقوانين الاستثنائية مما يزيد من سلطات الحاكم وازدياد وتيرة القمع والقهر والتنكيل تبعا لذلك.

كثيرا ما تتمظهر أزمة الشرعية في عجز سلطات الأنظمة السياسية وفعاليتها في إدارة الشؤون العامة وتحقيق الإنجازات الكبرى في التنمية والتطور إضافة إلى عدم قدرة السلطة على إدارة وتحقيق وظائف النظام السياسي مما يؤدي لفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم. و ذلك لأن الشرعية تعد علاقة نفسية رضائية يحملها الناس تجاه حكامهم من جهة و من جهة اخري تعكس فاعلية النظام في تحقيق اهداف المجتمع [2]. يضاف إلى ذلك عدم قدرة النظام الحاكم واجهزته على مواجهة المشاكل الملحة والعاجلة مثل المشكلات الاجتماعية والسياسية والانشقاقات العرقية او اللغوية او الدينية مما قد يثير الشك والتساؤل حول النظام القائم وجدوى بقاؤه. فالأنظمة السياسية العربية لا تجسم في ممارستها للسلطة المصالح المشروعة للمكونات العرقية والاجتماعية المحلية ولم تحقق الانصهار المجتمعي والقومي الشامل الذي على أساسه تقوم الهوية القومية المتجانسة. ولذلك تظل الدولة العربية المحاصرة في دوامة فقدان العنصر الأساسي للشرعية وهو القبول الطوعي من جانب المحكومين وبالتالي التعبير عن الولاء بسلوك التأييد والطاعة التلقائية التي تحدث عنها كل من روسو ولوك وفيبر.

بالإضافة إلى كل الأسباب المذكورة سابقا فإن أزمة الشرعية في الدول العربية أيضا تتمظهر حول عدم تمثيل النظام السياسي لقيم ومصالح المجتمع حيث أن التفاوت واللامساواة والتمييز بين المواطنين يعد أحد أسباب أزمة الشرعية، ذلك لأن الشرعية تقوم علي ولاء الشعب تجاه السلطة فأي اخلال من قبل النظام سوف يجعل المحكومين في حل عن السلطة القائمة وبذلك تفقد الأخيرة أساسها الذي تتمأسس عليه والمتجسم في رضا الناس تجاه الحكام [3]. وعلى هذا الأساس تفقد الشرعية عندما يتلاشى الوازع الداخلي للمحكومين الذي يرتبط وجوده بالشرعية ويحل محله علاقات أساسها الاكراه والقوة بدلا من القناعة والرضا. وتركز بعض الدراسات على غياب المؤسسات الحزبية الفاعلة كأحد عوامل غياب الشرعية في البلاد العربية. لأن تلك المؤسسات الحزبية تلعب دورا بارز في الدول الديموقراطية في توطيد دعائم الشرعية نسبة لقدرتها على تعبئة الجماهير ولدورها كقناة لتوصيل المطالب المختلفة للفئات الاجتماعية والتعبير عن مصالحها. وتقوم بلفت انظار النظام القائم إلى ضرورة التحاور والمساومة والتلاؤم معها. و بما أن الشرعية تتضمن إرضاء قيم مشتركة بين الحاكم و المحكوم فالمؤسسات الحزبية كثيرا ما تقوم بتحديد تلك القيم و تخلف نوعا من أنواع المشاركة الهرمية بين قمة النظام السياسي و قاعدته الجماهيرية[4]. الظاهرة المسيطرة على الأوضاع السياسية في الدولة العربية المعاصرة هي امساك الحزب الواحد بالسلطة الحقيقية وبمفاصل ومؤسسات الدولة. وهذه المؤسسات والهياكل البرلمانية في واقع الحال ما هي الا مؤسسات شكلية تضفي الشرعية على اعمال الحكام وتباركها.

وفي كثير من الأحيان ولكي تبرر عمليات القمع والقهر تتزرع الأنظمة الحاكمة بالمهددات الخارجية ومواجهة القوي الغربية الامبريالية. وعليه ليس هنالك مجال للحديث عن الشرعية والحريات العامة وحقوق الإنسان في ظل مهددات وجود الدولة العربية وسيادتها. وقد استعاضت الأنظمة العربية عن شرعيتها بالتماهي بين الدولة والسلطة والسيادة. وأصبحت المعارضة للنظام القائم تعني النيل من الدولة

[1] هند عروب: مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. مرجع سابق ص 86.

[2] نفس المرجع ص 89

[3] نفس المرجع ص 90

[4] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة. مصدر سابق ص453

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

نفسها ومن سيادتها. وربطت هذه الأنظمة بين الاحتجاجات والمعارضة لها وبين مؤامرات خارجية تستهدف سيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية. و لذلك أصبحت تتسلط علي الشعوب باسم السيادة معرضة بذلك مفهوم السيادة نفسه ( الذي يقوم بتنظيم العلاقة بين الدول) إلى تأثير العلاقات المتوترة بين النظام و الشعب [1].

ويذهب سعد الدين إبراهيم إلى أن من اهم عوامل فقدان الشرعية عدم قدرة الأنظمة العربية على مواكبة التطور الاجتماعي الذي حدث في أوائل القرن الماضي في كل مناحي الحياة الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية. علاوة على النمو السكاني المتضاعف وتغير أنماط المعيشة وتنوع وسائل وطرق الإنتاج وتزايد المراكز الحضرية ونموها المتسارع. بالإضافة إلى زيادة وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام كنتيجة للعولمة [2]. وبالرغم من ذلك ظلت الصيغ السياسية التي تنفذها الأنظمة الحاكمة قاصرة عن استيعاب هذه التحولات الاجتماعية الهائلة او التواصل معها سلميا عن طريق خلق وتوسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجيا. وليس هذا فحسب بل أن قنوات المشاركة المحدودة التي اوجدها المستعمر قد تم تضييقها او تم سدها تماما عشية الاستقلال السياسي للدول العربية [3]. علاوة على ذلك لم تستطع النخب العربية الحاكمة تحديد مصدر الشرعية الأساسي التي تستند اليه في سلطتها. ولذلك حاولت هذه النخب تجربة أكثر من مصدر للشرعية تراوحت بين الشرعية التقليدية المستندة إلى الإسلام او الانتساب إلى أصول قرشية شريفية او البرلمانية اللبرالية او الشرعية الثورية القائمة على القيادة الكاريزمية ونظام الحزب الطليعي الواحد. ويري سعد الدين إبراهيم أن هذا التنوع في مصادر الشرعية لم يأت عبر الاختيار الحر للأنظمة الحاكمة ولم يكن يعبر عن الخريطة الاجتماعية تعبيرا حقيقيا او تجسيدا لثقافة سياسية مدنية موحدة حتى في داخل البلد الواحد. ولهذه الأسباب ظلت الأنظمة العربية منذ الاستقلال وإلى الآن تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. فهي أنظمة مأزومة على مستوي الشرعية ولذلك تمارس شتي أنواع القهر والإرهاب في مجتمعاتها للحصول على شرعية مزيفة منتزعة انتزاعا من شعوبها.

وتتعقد الأزمة أكثر في غياب الديموقراطية كأساس للحكم في البلاد العربية. إشاعة الديموقراطية تعتبر من المتكآت الأساسية الداعمة والمرسخة للشرعية في الدولة الحديثة. فقد ظلت الديموقراطية تعبر عن شرعية الأنظمة السياسية في العالم منذ أواخر القرن العشرين[4]. فهي تشمل حقوق التحاور الديموقراطي الذي يمكن من المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام، وأيضا حماية الحقوق الفردية للأشخاص في حياتهم الخاصة. في هذا السياق ينظر برهان غليون إلى عملية الإصلاح الديموقراطي في البلاد العربية علي انه برنامج الحد الأدنى الذي يهدف إلى تامين الشروط الأساسية للاستقرار السياسي و الامن الاجتماعي و المساواة امام القانون و الشعور بالكرامة الشخصية و الحماية الوطنية[5]. وحدد برهان غليون مبادئ ثلاثة لقيام أي نظام سياسي يتسم بالشرعية وبسمة الديموقراطية: اولاهما التعددية التنظيمية والفكرية التي تعبر عن مختلف المصالح الاجتماعية للشعوب. وثانيهما الاعتراف بالحريات الأساسية، وأخيرا التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة تجسيدا لمبدأ الشعب مصدر السلطات واشراك الجميع في تقرير مسالة السلطة، و سيادة

[1] مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية: "الدولة العربية المعاصرة: التطور النشأة والازمة". الورقة المرجعية الدورة الثامنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021 ص 1

[2] سعدالدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. مرجع سابق ص 103

[3] المرجع السابق

[4] كيت ناش: السيسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل. المنظمة العربية للترجمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 213 ص 373

[5] برهان غليون: أزمة الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الكويت كلية التربية. ص 133

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

القانون و من ثم تكوين الجماعة كجماعة وطنية متساوية و قائمة فوق الجماعة العصبوية الطائفية او القبلية [1] . فاذا لم تنجح الأنظمة العربية في التحول الديموقراطي الشامل لكل مناحي الحياة فلن يكون بالإمكان خلق مناخ اجتماعي وسياسي وفكري ملائم للتنمية المستدامة والتقدم التكنولوجي وتحقيق اهداف تغيير الواقع العربي الراهن في النواحي المادية والاقتصادية والاجتماعية.

**ثالثاً: شرعية النظم السياسية في السودان:**

تعد مشكلة غياب الشرعية هي أهم ما يميز النظام السياسي السوداني، بل يمكن القول إن غياب الشرعية يمثل المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الأنظمة السياسية منذ الاستقلال، وتستوي في ذلك الحكومات الديمقراطية والعسكرية والانتقالية. تتجلى مظاهر عدم الشرعية في عدة جوانب منها: تعاقب الحكومات الديمقراطية والعسكرية، الاحتجاجات السياسية والصراعات المسلحة، عدم الاستقرار الحكومي، العداء الواضح بين الحكومات السودانية والمجتمع المدني.

يتناول هذا الجزء من البحث هذه المظاهر بشيء من التفصيل، كما يسعى الى معرفة أسباب غياب الشرعية في النظم الحاكمة في السودان، فضلاً عن اقتراح بعض الموجهات العامة التي يمكن أن تسهم في تعزيز شرعية النظام السياسي في السودان وتخطي العقبات التي حالت دون شرعية النظم السياسية السابقة في السودان:

**أ- دورة الحكومات المدنية العسكرية:**

نال السودان استقلاله في الأول من يناير 1956م ، وتسلمت الحكم من المستعمرين حكومة ديمقراطية منتخبة لم تكمل عامها الثالث إذ انقض الجيش على النظام الديمقراطي في السابع عشر من نوفمبر 1958 م بقيادة الفريق إبراهيم عبود الذي استمر في الحكم لمدة ست سنوات انتهت بثورة شعبية أطاحت بنظامه في 21 أكتوبر 1964 وأعادت النظام الديمقراطي للبلاد مرة أخرى، وقد استمر هذا النظام حتى 25 مايو 1969م حين قام العقيد (آنذاك) جعفر محمد نميري بالاستيلاء على السلطة في انقلاب عسكري ثان استمر لمدة 16 عاماً لتطيح به ثورة شعبية في السادس من أبريل 1985م وتستعيد النظام الديمقراطي مرة أخرى، وقد استمر النظام الديمقراطي الثالث منذ ذلك التاريخ وحتى الثلاثين من يونيو 1989م لينقض عليه الجيش مرة ثالثة بقيادة العميد(آنذاك) عمر حسن احمد البشير الذي بقي في السلطة لمدة ثلاثين عاماً وانتهى بثورة شعبية تمكنت من ازاحته في الحادي عشر من أبريل 2019م لتبدأ مرحلة جديدة من الديمقراطية حيث يعيش السودان منذ ذلك الوقت في فترة انتقالية تحدد لها أربعة سنوات قبل قيام الانتخابات الديمقراطية الجديدة.

إن هذه الدورة الخبيثة (المدنية – العسكرية) هي أكبر تحديات الشرعية في السودان إذ يشي ذلك بأن مصدر الشرعية في السودان لا زال مختلف عليه، فبينما يرى البعض أن الحكم المدني هو الأصل وان دور الجيش هو الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية ولا يحق له التدخل في الحكم ، يرى الجيش وقطاع كبير من المدنيين أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على ضبط الأمور وتحقيق الأمن وقيادة التنمية بحكم طبيعة تكوينها وتنظيمها والتسلسل الهرمي الصارم الذي يمكنها من الانضباط والتوحد ومتابعة تنفيذ المهام والحسم المطلوب في دولة مثل السودان تعاني من الصراعات العرقية والدينية والثقافية التي يمكن أن تهدد بقاء الدولة نفسها ما لم تكن هناك حكومة قوية تضطلع بالحكم وتوفر الامن والخدمات وتحسم الانفلات الأمني في كل أنحاء البلاد. إن المناقشات حول علاقة الجيوش بالسلطة من الأمور التي لها حضور كثيف في الواقع السياسي ليس فقط في البلدان النامية، بل تناولها كتاب مرموقون في دول متقدمة مثل الاكاديمي الأمريكي المعروف صمويل هنتغتون[2]

لقد جرت محاولات عديدة لتأطير دور الجيش في السياسة السودانية كان أشهرها ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في السودان[3] ،وعلى

[1] برهان غليون: مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة العمل: منهج دراسة مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية 1996 ص 41

[2] Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations, Harvard University Press, 1957.

[3] لمعرفة تفاصيل ذلك أنظر: عصام محجوب الماحي، القصة الكاملة لميثاق الدفاع عن الديمقراطية، صحيفة الحوش السوداني، بتاريخ 2016/4م

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الرغم من توقيع العديد من الأحزاب على هذا الميثاق، الا أن أغلبها لم يحرك ساكناً حينما انقض الجيش على السلطة في العام 1989م، وعلى الرغم من أن هذه الأحزاب تجمعت لاحقاً في القاهرة وأسمرا وغيرها لتعارض النظام وعملت على اسقاطه ، لكن يجمع المراقبون أنها كان بإمكانها أن تتصدى للانقلاب وتفشله لو أنها التزمت بالميثاق وقامت بالتزاماتها تجاهه حيث كان النظام ضعيفاً مترددا في أيامه الأولى ولكنه كان يتمكن أكثر كلما مر الوقت.

ويبدو أن العلاقة الملتبسة للجيش بالسلطة هي أوضح ما تكون خلال هذه المرحلة الانتقالية إذ يدور صراع محموم بين المدنيين والعسكريين خلال هذه الفترة الانتقالية إذ يرى كل طرف انه هو الطرف الأصيل الذي ينبغي أن يكون له الحق في التحكم بمجريات الأمور خلال هذه المرحلة، وهناك ما يشبه المعادلة الصفرية في علاقة العسكريين بالمدنيين إذ يرى كل طرف أن ما يحققه الطرف الآخر يكون، حتماً، خصماً عليه. ففي حديث له انتقد عضو المجلس العسكري ياسر العطا قوى التغيير، وقال إنه لمس خلال المفاوضات السابقة ما وصفها بروح إقصائية و"دكتاتورية مدنية"، ورغبة في تفكيك المنظومة الأمنية، بينما أعلنت قوى الحرية والتغيير في السودان تمسكها بسيادة السلطة المدنية في الفترة الانتقالية قبل أن ترضخ، مضطرة، لتقاسم السلطة مع العسكريين خلال الفترة الانتقالية [1].

ولا شك أن حسم مبدأ أحقية الحكم هو المدخل الرئيسي للشرعية لأن الشرعية تنبني على قناعة المواطنين بأحقية السلطة الحاكمة في إصدار القرارات وإلزام المواطنين بها وحق احتكار أدوات القهر المادي وتوظيف ذلك لخدمة المصلحة الوطنية، لكن حينما يكون هناك خلاف وصراع حول من الأحق بالحكم ينعكس ذلك سلبياً على شرعية النظام الحاكم حيث يكون هناك قطاع واسع من المواطنين لا يرى للسلطة القائمة حقاً في الحكم وإصدار القرارات.

**ب- الصراعات المسلحة:**

أصبحت الحركات المسلحة من أهم الظواهر التي تميز الواقع السوداني فهناك حركات مسلحة في دارفور وفي جنوب كردفان والنيل الأزرق وفي شرق السودان وكان الصراع المسلح في الجنوب قد انتهى الى فصل جنوب السودان فخسر السودان بذلك ربع سكانه وخمس أرضه. فهناك الحركة الشعبية/قطاع الشمال وهي امتداد للحركة الشعبية لتحرير السودان التي كانت تقاتل في جنوب السودان، وتتشكل الحركة بالأساس من مقاتلين انحازوا للجنوب في حربه ضد الشمال قبل انفصال الجنوب. خاضت الحركة حرباً ضد الحكومة في ولايتي جنوب كردفان (جنوب) والنيل الأزرق (جنوب شرق) المتاخمتين لدولة جنوب السودان منذ 2011، وقد انقسمت هذه الحركة في العام 2017م الى قسمين أحدهما برئاسة مالك عقار والآخر برئاسة عبد العزيز الحلو. وفي دارفور هناك أكثر من 70 حركة مسلحة أشهرها: حركة "تحرير السودان/جناح عبد الواحد نور، حركة تحرير السودان/فصيل مناوي، حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، حركة تحرير السودان المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس، حركة التحرير والعدالة برئاسة التجاني السيسي [2].

أما في شرق السودان فقد انقسم مؤتمر البجا إلى: مؤتمر البجا التصحيحي بقيادة زينب كباشي، ومؤتمر البجا المعارض بقيادة أسامة سعيد، الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة بقيادة الأمين داؤود، ومؤتمر البجا –المكتب القيادي برئاسة أبو محمد أبو أمنه، ومؤتمر البجا– القيادي برئاسة عبد الله موسى، ومؤتمر البجا – الكفاح المسلح بقيادة فكي على أوهاج [3].

لا شك أن ظهور الحركات المسلحة في دولة ما يمثل أعلى مؤشرات غياب شرعية النظام الحاكم، على الأقل من وجهة نظر هذه الحركات، فهو ليس فقط تشكيك في حق السلطة في الحكم، بل هو إصرار على تقويض حكمها بالقوة، لذلك فإن انتشار الحركات المسلحة في مناطق السودان المختلفة يعتبر من أوضح المؤشرات على تدهور او غياب الشرعية لدى الحكومات السودانية بمختلف

1 https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/6/14/

2 عادل عبد الرحيم، فسيفساء الحركات المسلحة في السودان، وكالة الاناضول في: 1682312 / https://www.aa.com.tr/ar

3 نفس المصدر السابق.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

أنواعها: عسكرية وديمقراطية وانتقالية حيث لم تلق هذه الجماعات أسلحتها في أي من هذه الأنظمة.

**ج- الاحتجاجات السياسية:**

ظلت الاحتجاجات السياسية هي السمة المميزة لعلاقة الجماعات السودانية بالسلطة الحاكمة ، وقد اشتهرت الأنظمة الديمقراطية بالذات بكثرة الاحتجاجات ضدها ، ويلاحظ تنامي ظاهرة الاحتجاجات الشعبية على مر التاريخ السوداني، فقد كانت الاحتجاجات ضد الديمقراطية الأولى أقل من الاحتجاجات الشعبية في الديمقراطية الثانية في الستينات ، وكانت الاحتجاجات الشعبية ضد الديمقراطية الثانية أقل من الاحتجاجات ضد الديمقراطية الثالثة في الثمانينيات ، وكذلك الحال في الأنظمة العسكرية الثلاثة، وعلى الرغم من ان الاحتجاجات هي مظهر من مظاهر الديمقراطية تعكس حرية التعبير عن الرأي وكفالة هذا الحق، لكن كثرتها وعدم موضوعيتها ،في بعض الأحيان، يعكس قدراً من عدم شرعية الحكومة في نظر الشعب ، خاصة حين تنادي الجماهير بسقوط النظام الحاكم الامر الذي تكرر كثيراً في الحالة السودانية.

لقد شهدت الديمقراطية الأولى احتجاجات محدودة مثل الاحتجاجات النقابية المتعلقة بالأجور فضلا عن بعض الاحتجاجات ذات الطابع السياسي مثل رفض المعونة الامريكية، لكن تنامت المعارضة السياسية ضد نظام عبود مطالبة بحرية التنظيم النقابي وبسط الحريات وتغيير سياسة النظام ضد الجنوب، وبدأ الحديث لأول مرة عن ضرورة ذهاب النظام برمته في ندوة جامعة الخرطوم الشهيرة والتي كانت الشرارة الأولى التي قادت الى ثورة أكتوبر وذهاب النظام العسكري الأول، لكن الديمقراطية الثانية شهدت صراعات أوسع تمثلت في الإضرابات العمالية ، ودخول الدين للسياسة السودانية بصورة أوسع بفعل جهود جبهة الميثاق ، كما برز الحديث عن الحكم الإقليمي ، والصراع حول حادثة حل الحزب الشيوعي السوداني والحديث عن شرعية النظام الديمقراطي نفسه بعد أن قام بانتهاك الدستور وتعديل بنوده لممارسة الاقصاء ضد الشيوعيين ، وقد أدى ذلك كله ، بالإضافة الى انشقاقات الأحزاب الكبرى مثل الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة ، وكان لكل ذلك انعكاساته على رؤية الشعب للحكومة ومدى شرعيتها .

شهد نظام نميري، خاصة في بداية عهده صراعات حادة أدت الى احتجاجات شعبية واسعة كما حدث في المعركة الشهيرة التي قادها النميري ضد الجزيرة أبا معقل جماهير الأنصار في العام 1970م، وقد وصف رئيس الوزراء الأسبق محمد احمد المحجوب تلك المعركة بانها " أكثر اللطخات سواداً في تاريخ السودان الحديث". لقد انتهت تلك المعركة، باغتيال الامام الهادي المهدي إمام الأنصار وما أعقب ذلك من احتجاجات شعبية في مناطق واسعة من مناطق النيل الأبيض وغرب السودان، كما شهد العام 1971 الصراع بين النظام والحزب الشيوعي والذي انتهى بإعدام أبرز قادة الحزب الشيوعي وقد وصف المحجوب إعدام زعيم الحزب الشيوعي السوداني بأنه" نهاية عهد التسامح والحلول الوسط في حياة السودان السياسية"[1].

شهدت الديمقراطية الثالثة والتي استمرت حتى منتصف العام 1989 نزاعات حادة بين القوى السياسية التي اصطفت ضد الجبهة الإسلامية القومية ووصفتها ب "السدانة" للنظام السابق ، وسعت الى محاصرتها، وفي المقابل تقربت الجبهة الإسلامية من الجيش ،وعملت على مساندته في حرب الجنوب في وقت أزعجت فيه الحكومة من خلال تحريض النقابات العمالية والتنظيمات الطلابية للاحتجاج ضد سياسات الحكومة ، ما أدى الى فشل الحكومة في توفير أبسط احتياجات المواطنين ومهد للانقلاب الذي قادته الجبهة نفسها لتقوض النظام الديمقراطي وتدخل البلاد في مرحلة جديدة من الحكم العسكري استمرت ثلاثين عاماً، شهد السودان خلالها احتجاجات شعبية لم يشهد لها مثيلاً من قبل ، وقد تجلى ذلك في المظاهرات الطلابية التي طالت الجامعات والمدارس ،وفي مناطق النزاعات ، واحتجاجات المهجرين بسبب السدود ، وعلى الرغم من سعي الحكومة الحثيث لتلطيف الأجواء ببسط شيء من الحريات ومحاولة دعم النظام الفيدرالي الا ان الاحتجاجات لم تتوقف وكان أقواها في العام 2013 والتي راح ضحيتها المئات من المواطنين إلى

[1] محمد احمد المحجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986، ص112.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ان تمكن المحتجون لاحقاً من توحيد الشعب ضد الحكومة واسقاطها في ابريل 2020م.

تنقسم الاحتجاجات السياسية بشكل عام الى احتجاجات تطالب بتغيير سياسة الحكومة في مجال معين وتحصر مطالبها في هذا الجانب دون ان تطالب بسقوط الحكومة او تغييرها، وهناك احتجاجات ترى ان سياسة الحكومة برمتها فاشلة وإنها عاجزة عن إدارة شؤون البلاد. إن هذه الحالة الثانية هي التي تعني ان النظام لم يعد موثوقاً به وبقدرته على التصدي لحل المشاكل التي يعانيها المواطن ما يعني عدم وجود مبرر لطاعته ومساندته بل لا يوجد مبرر لوجوده على سدة الحكم، وقد كانت الاحتجاجات السودانية تبدأ غالباً بالطريقة الأولى التي تنادي بإصلاح جزئي في سياسة النظام، لكن فشل الأنظمة المتعاقبة على السودان كان سبباً في الانتقال الى النوع الثاني من الاحتجاجات والتي تطالب برحيل الأنظمة الحاكمة ما يعني أنها لم تعد شرعية من وجهة نظره.

**4- العداء بين المجتمع المدني والدولة السودانية:**

يشير مفهوم المجتمع المدني إلى " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة". ومنها كذلك أن المجتمع المدني هو "النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة تمأسسه (تمفصله في مؤسسات) مراقبة المشاركة السياسية"[1].

يشمل المجتمع المدني كافة المنظمات غير الحكومية، والهيئات الخيرية، والهيئات الدينية، والنقابات المهنية، وجمعيات رجال الأعمال، والجمعيات الخيرية، والاندية الرياضية، وجمعيات الرفق بالحيوان، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الفئوية مثل: الاتحادات النسائية، والمنظمات الشبابية، وتنظيمات الطلبة، وغيرها مما لا يدخل تحت حصر.

نشأت تنظيمات المجتمع المدني السوداني الرئيسية في ظل الحكم الاستعماري، وكرد فعل على ممارسات الحكومة الاستعمارية، فالأحزاب السياسية السودانية برزت إلى الوجود في أربعينيات القرن الماضي وخاصة بعد ميثاق الأطلنطي الذي أكد على حق الشعوب في الحرية والديمقراطية، أما الحركة النقابية المنظمة فقد بدأت بظهور هيئة شئون العمال في عطبرة عام 1947م، وفي سنة 1949م تأسس الاتحاد لنقابات عمال السودان، وبعد الاستقلال بدأت تنظيمات المهنيين في الظهور فظهرت نقابات الأطباء والمهندسين والمعلمين والمزارعين والقضاة والمحامين والصحفيين وأساتذة الجامعات واتحادات الفنانين والمسرحيين وكل هذه الاتحادات تمثل المجتمع المدني السوداني[2].

لعبت النقابات السودانية أدواراً سياسية بارزة منذ مرحلة ما قبل الاستقلال وخلال فترة الحكم العسكري الأول ساند القوى السياسية الوطنية في معارضتها للنظام، كما ساند الحكم العسكري الثاني 1969م في بدايته لأن النظام تبنّى النظام الاشتراكي، كما ساهم مع الفصائل الوطنية الأخرى في انتفاضة إبريل 1985م التي أطاحت بالنظام المايوي، كما ساهم اتحاد المهنيين بدور بارز في اسقاط نظام البشير.

لقد ظل الصراع محتدماً بين السلطة والمجتمع المدني لغالب التاريخ السياسي للسودان فمنذ الحكومة الأولى ثار الصراع بين الحكومة والنقابات حول الشعار الذي رفعته الحكومة وهو " تحرير لا تعمير"، كما ثار بينهما النزاع حول المعونة الامريكية بين الحكومة التي كانت ترغب في قبولها والاتحاد الذي كان يعارضها بإيعاز من الحزب الشيوعي السوداني، وفي عهد عبود ثار الصراع حول الحريات النقابية وحول الكثير من القضايا السياسية من بينها مشكلة الجنوب ، كما شهد عهد الرئيس نميري صراعا بينه وبين النقابات خاصة بعد الصراع بين الحزب الشيوعي الذي كان مسيطرا على النقابات وبين النظام العسكري انتهى بحل النقابات وإعادة تكوينها من عناصر مؤيدة للنظام، وكذلك ثار الصراع بين التجمع النقابي وحكومة الصادق المهدي ونظمت الكثير من الإضرابات العمالية وكانت سبباً في إضعاف النظام الديمقراطي، وكذلك الحال في عهد الإنقاذ التي شهدت توسعاً كبيرا في المجتمع المدني ببروز العديد من المنظمات والهيئات وبرزت منظمات تعمل في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة كانت لها صدامات واسعة مع النظام .

[1] سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997م، ص 79.

2 بهاءالدين مكاوي، المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنيوية، مجلة الوسيلة للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد الثاني، 2018.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

إن العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني تعتبر من أهم مؤشرات شرعية النظام الحاكم ذلك لأن المجتمع المدني هي ذلك الجزء المنظم والفاعل من الشعب، وعلى الرغم من الحديث عن انها وسيط بين الشعب والحكومة، إلا انها ليست وسيطاً محايداً، بل هي تنظيمات شعبية وبالتالي فان الصراع بين المجتمع المدني والحكومة هو صراع بين الحكومة والشعب الذي تمثله هذه المنظمات، لقد كان الصراع بين المجتمع المدني السوداني والحكومات الوطنية هو السمة التي تميز علاقة الطرفين وهي أبرز مظاهر عدم شرعية الأنظمة الحاكم في السودان كونها عجزت غالبا عن استقطاب المجتمع المدني وإقامة جسور من الثقة بينها وبينه.

**2- أسباب غياب الشرعية في النظم السياسية السودانية:**

تمت الإشارة انفا إلى مظاهر عدم شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة في السودان. هذا الجزء من البحث يسعى إلى الوقوف على أسباب غياب الشرعية في السودان، ويمكن تلخيص هذه الأسباب في التالي:

**أ- الانقلابات العسكرية:**

قبل الخوض فيما إذا كان النظام العسكري قادرا على الاستجابة لمطالب المواطنين ام لا، هناك شريحة واسعة من المواطنين ترى أن الحكم العسكري غير شرعي بطبيعته لأنه ليس من وظائف الجيش ان يحكم، وهذه شريحة واسعة من المواطنين السودانيين، وربما يرجع ذلك الى طبيعة التكوين السوداني الذي يرفض أسلوب الأمر والنهي الصارم الذي تمارسه السلطات العسكرية، فهو بخلاف الدول العربية الأخرى لم يشهد أنظمة مسيطرة كلياً كالتي شهدتها الدول العربية الأخرى وتعايشت معها.

كما أن الأحزاب السياسية السودانية لها روابط عميقة في المجتمع السوداني لان أغلبها، خاصة الأحزاب التاريخية، ارتبطت بطوائف دينية، لذلك فقد كانت هذه الأحزاب خاصة في العقود الأولى للاستقلال قادرة على تعبئة جماهيرها ضد الأنظمة العسكرية، فهي وإن لم تكن راغبة في توجيه أتباعها للدخول في مواجهة مباشرة مع النظام، لكنها كانت قادرة على اقناعهم بعدم شرعية هذه الأنظمة.

**ب- التنمية غير المتوازنة:**

لقد كان الغبن الاقتصادي من أهم العوامل التي حركت المشكلة في الجنوب، وبعد أن انفصل الجنوب، فإن حركات مسلحة في أطراف السودان المختلفة لا زالت تحمل السلاح في وجه الحكومة المركزية وترفع شعار (المناطق المهمشة" وغياب المشروعات التنمية في مناطقها.

إن غياب التنمية المتوازنة ترجع جذوره الى مرحلة الاستعمار البريطاني للبلاد، لأن التنمية غير المتوازنة كانت ضمن استراتيجية الاستعمار القائمة على أساس سياسة " فرق تسد"، وقد أثارت المشروعات التنموية التي قامت في بعض أجزاء القطر حفيظة الجماعات المحرومة من مثل هذه المشروعات، وقاد ذلك الى شرخ عميق في جدار الوحدة الوطنية في السودان.

كان من المتوقع أن يعاد النظر في استراتيجية التنمية بعد الاستقلال، وبالفعل أُثيرت هذه المسألة، لكن برز اتجاهان: الأول، يرى ضرورة توزيع المشروعات التنموية – مستقبلاً–على كل أنحاء القطر بما يحقق توازن التنمية، والثاني يرى أن مناطق الوسط لها ميزات اقتصادية ايجابية لأنها تتمتع بخدمات وبنيات أساسية تخفض من تكلفة الإنتاج، وبالتالي فمن الافضل الاستمرار في تركيز المشروعات التنموية في الوسط، مع توزيع عائد هذه المشروعات على مناطق السودان المختلفة. ولكن لم يطبق أياً من الخيارين، فلا قامت المشروعات التنموية في أنحاء البلاد المختلفة، ولا وزعت عائدات التنمية على الأطراف، بل استمرت عملية تركيز المشروعات التنموية في الوسط، واستمر تخلف الأطراف (دون استثناء)، مما قاد الى الشعور بالغبن التنموي وشيوع شعارات التهميش والإهمال للأطراف [1].

إن انعكاسات التنمية غير المتوازنة على شرعية النظام الحاكم واضحة جلية، ذلك ان الجماعات التي تشعر بالضعف والتهميش بسبب غياب المشروعات التنموية في مناطقها تنظر بكثير من الشك والريبة لكل السياسات الحكومية، بل تفقد الثقة في الحكومة القائمة وربما

[1] بهاءالدين مكاوي، منعرج اللوى: مقالات في السياسة والاجتماع والثقافة، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى،2018، ص76.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ناصبتها العداء وسعت الى مواجهتها، وهذا بلا شك مؤشر رئيسي لعدم قناعة هذه الجماعات بجدوى السياسات الحكومية وعدالتها بما يجعلها مستعدة للخضوع لتوجيهاتها، وإذا أدركنا أن كل السودان، باستثناء المناطق الوسطى منه تشعر بالتهميش وتجأر بالشكوى من السياسات التنموية للحكومة لعرفنا مدى تأثير ذلك على شرعية هذه الحكومات التي ينحصر الولاء لها، إن وجد،في شريط ضيق من المناطق المستفيدة من استمرار هذا الوضع المختل.

**ج- العجز عن توفير احتياجات المواطنين:**

السودان دولة واسعة المساحة، متنوعة المناخات، خصبة التربة، وفيرة المياه، وقد ظل القادة السودانيون يرددون لعقود من الزمان، خاصة في سبعينات القرن الماضي، انه سيكون سلة غذاء العالم نظراً لما يمتلكه من الأراضي الواسعة والمراعي الخصبة والمياه الوفيرة والايدي العاملة، إلا ان السياسات الحكومية التي اتبعتها الحكومات المختلفة، أوضحت ان السودان ليس عاجزاً فقط عن ان يكون سلة لغذاء العالم، بل إنه عاجز عن توفير غذائه، فبسبب السياسات الاقتصادية القائمة على أساس وصفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي أفضت به الى ديون بلغت أكثر من 60 ملياراً من الدولارات، عجز الحكومات السودانية عن توفير مدخلات الإنتاج الزراعي فتوقف الإنتاج في المناطق الزراعية.

كما ساهم الانفاق على الأغراض العسكرية والأمنية والتي بلغت في عهد الحكومة العسكرية الأخيرة حوالي 70% في عجز الحكومة عن توفير الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، ولا شك ان تلبية الحكومة لاحتياجات المواطنين الأساسية مثل الغذاء والعلاج والتعليم هي أساس كل شرعية للنظم السياسية، وان عجز الحكومة عن توفير ذلك سيكون له انعكاسات مباشرة على نظرة المواطنين لها ويقدح بشكل مباشر في شرعيتها.

لقد كان العجز عن توفير احتياجات المواطنين هي السبب في كل الثورات والانقلابات التي حدثت في السودان وكانت هي السبب الأساسي في الاحتجاجات الشعبية التي قادت الى تغيير الأنظمة من مدنية الى عسكرية او العكس.

**3- رؤية مستقبلية للشرعية السياسية في السودان:**

يعتقد الباحث بان شرعية النظم السياسية في السودان تتوقف الى حد كبير على كيفية تعملها مع بعض الملفات المهمة ذات التأثير المباشر على علاقة السلطة بالشعب ومن هذه الملفات التي:

**أ- توفير الحياة المعيشية المناسبة:**

تنظر غالبية الشعوب الى الحكومات من ثنايا الخدمات التي تقدمها للمجتمع مثل حفظ الأمن والنظام، توفير احتياجات الناس الضرورية كالغذاء والدواء والخدمات التعليمية وغيرها، وأن تعمل على تنمية وتطوير المجتمع في كافة النواحي: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما ينعكس على حياة الناس، اما إذا فشل النظام في توفير هذه الاحتياجات الأساسية فليس هناك مبرر لمساندته ودعمه.

ومنذ انفصال جنوب السودان عن السودان عام 2011، يعاني اقتصاد البلاد من ارتفاع معدّلات التضخم وتراجع قيمة الجنيه السوداني إثر فقدان عائدات 470 ألف برميل يوميا ،وقد أكد صندوق النقد أن عقبات هيكلية تعرقل نهوض اقتصاد السودان، وأن الآفاق الاقتصاديّة للسودان تُنذر بالخطر [1] . لقد فشلت كل الجهود التي تحاول احتواء الازمة الاقتصادية بالبلاد، ورغم الدعم الشعبي غير المسبوق الذي وجدته حكومة عبد الله حمدوك، إلا ان فشلها في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية التي أثقلت كاهل المواطن السوداني، قد أصاب شرعيتها في الصميم، وأثار التساؤلات حول قدرتها في الاستمرار في هذا الوضع المأزوم وهذه الشرعية المتناقصة يوماً بعد يوم. إن العنصر الحاسم لشرعية الحكومة الانتقالية يتوقف على قدرتها للتصدي للمشاكل الاقتصادية أكثر من أي ملف آخر.

**ب- تأطير علاقة الجيش بالسلطة بالدستور.**

[1] صحيفة العرب القطرية، السبت 14 مارس 2020م.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

كما تمت الإشارة اليه من قبل فإن سؤال العلاقات المدنية – العسكرية هو أكثر الأسئلة حضوراً في الدول النامية بشكل عام، وقد برز، في هذا السياق سؤالان أساسيان، هما: كيف يتم ضمان خضوع القوات المسلحة للسلطة المدنية؟ وكيف يتم ضمان احترام السلطة المدنية للمهنية العسكرية وامتناعها عن التدخل في الاختصاص العسكري؟ [1].

في هذا السياق، وبالنظر إلى الحالة السودانية لا نجد تدخلاً ملحوظاً في شؤون الجيش من قبل الحكومات المدنية على قصر مدتها، لكن الملاحظ هو التدخل السافر للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، والذي بدأ يتوسع تدريجياً، وعلى الرغم من المواقف الدولية التي تعلن باستمرار عدم دعمها لأي نظام عسكري يغتصب السلطة بالقوة من أيدي المدنيين، فإن تدخل المؤسسة العسكرية يزداد بوضوح. لقد كان نظام النميري أشد وطأة على القوى الوطنية من نظام الفريق إبراهيم عبود، وكان نظام البشير أشد وطأة من كلا النظامين العسكريين السابقين في تضييقه على الحريات ومناوأته للقوى المدنية بشكل عام، وحتى في الفترات الانتقالية كان دور الجيش يزداد في كل مرحلة انتقالية عن المرحلة الانتقالية السابقة لها ، فلم يكن للجيش أي دور سياسي عقب ثورة أكتوبر 1964، بينما وجد مجلس عسكري بجانب مجلس الوزراء المكون من المدنيين عقب سقوط نظام النميري ، كان العسكريون زاهدون في السلطة وأصروا على ضرورة تسليمها لحكومة منتخبة خلال عام انتقالي واحد، أما في الفترة الانتقالية الحالية فقد أصر الجيش على ان يقاسم المدنيين السلطة ، ويؤكد باستمرار أنه هو السند الحقيقي للثورة وان تدخله كان هو العامل الحاسم في سقوط النظام السابق ما يعطيهم الحق في الحكم لان الشعب استنجد بالجيش وقاد معركته مع النظام السابق من امام القيادة العامة للجيش، وبدلاً من سنة انتقالية واحدة كما كان في السابق اتفق الطرفان على فترة انتقالية مدتها أربع سنوات ما يشير إلى سعيهم للتمسك بالسلطة لأطول فترة ممكنة.

في هذا السياق يمكن للجيش ، خاصة مع الازمات الاقتصادية المتلاحقة والانفلات الأمني أن ينقض على السلطة تحت أي لحظة ، وهو ما يقتضي العمل على تأطير دور الجيش وربط ذلك بنصوص دستورية وقانونية واضحة تحدد دور ووظيفة المؤسسة العسكرية ، لكن من أكبر التحديات التي تواجه مثل هذا المسعى أن الجيش نفسه هو المسيطر على كل مفاصل الدولة ، مع غياب السلطة التشريعية التي يمكن ان تتخذ مثل هذا القرار ، على أن موضوع الشرعية يتوقف على الإجابة على السؤال الكبير: من له الحق في الحكم: المدنيون ام العسكريون؟ وما لم يحسم هذا الأمر وتوضع حدود للطرف الذي لا يحق له الحكم من وجهة نظر الشعب، سيظل سؤال الشرعية نفسه دون إجابة وسوف تعاني الأنظمة المدنية والعسكرية، على حد سواء من غياب الشرعية التي ستكون موضع محاجاة أمام الفريقين.

**ج– تحقيق التنمية المتوازنة:**

تقوم نظرية التنمية المتوازنة على فكرة جوهرية وهي أنه ، من أجل توليد التطور ،يجب أن تتوزع الاستثمارات بصورة متوازنة على جميع القطاعات الاقتصادية، وفي مختلف أقاليم الدولة[2].

تمت الإشارة آنفاً إلى دور التنمية المتوازنة في تدعيم الوحدة الوطنية التي تمثل الهدف الأسمى الذي تسعى له كل الحكومات على اختلاف أنواعها، ولأن التنمية غير المتوازنة هددت الوحدة الوطنية بشكل مباشر، وجب إعادة النظر في خطط واستراتيجيات التنمية التي طبقت بالسودان منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة، والسعي الجاد والحثيث من اجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة والمتوازنة، والارتقاء بأوضاع المواطنين كافة، من أجل إزالة للغبن الاقتصادي، ولمواجهة شعارات (التهميش) التي ارتفعت في السنوات الأخيرة في كل انحاء القطر السوداني.

[1] إبراهيم اسعيدي، مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية– العسكرية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة تحليل سياسات، الدوحة، 13 أبريل 2020م، ص 2.

[2] أحمد ذكر الله، كيف حققت تركيا التنمية المتوازنة؟، العربي الجديد،14 سبتمبر 2020م.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

**د- تعزيز الحكم الديمقراطي ومؤسساته:**

إن الديمقراطية هي المدخل الأكثر ضماناً لاكتساب الأنظمة الحاكمة للشرعية، لأن الديمقراطية تشمل الحرية والشفافية والمساواة وحكم القانون وحرية التعبير وكل ذلك يدعم الشرعية، فالحرية تمكن الجميع من التعبير عن آرائهم والتفاوض مع السلطة بشكل مباشر ما يجعل الطرفين شركاء في صنع السياسات الحكومية، والشفافية من شانها تعزيز الثقة بين الطرفين وإزالة التصورات الخاطئة التي يمكن أن تنشأ جراء غياب المعلومات الكافية حول الممارسات السياسية في المجتمع، وكل ذلك يدعم شرعية السلطة الحاكمة ويقربها الى نفوس الجماهير.

**خاتمة:**

ركز البحث على تسليط الضوء على ازمة الشرعية في الأنظمة العربية المعاصرة بوجه عام والسودان على وجه الخصوص حيث ظلت الشرعية هي الهاجس الذي يؤرق النخب الحاكمة باستمرار، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف واحد لمفهوم الشرعية، يرى الباحث أن جوهر الشرعية يتمثل في الرضا والقبول الطوعي للمحكومين تجاه النظام السياسي الحاكم والاقرار بحقه في ممارسة السلطة.

ومن الواضح ان الأنظمة العربية لا تستند في معظم الأحيان الي أسس الشرعية كما حددها فلاسفة العقد الاجتماعي (القبول والرضا الطوعي من قبل المحكومين) ولا الي مصادر الشرعية التي قال بها فيبر كالعقلانية القانونية، بل تعتمد على القوة والعنف في سعيها لتأكيد شرعيتها المزعومة، وقد انتهي ذلك إلى وجود أنظمة توتاليتارية باطشة تحكم بالقوة عوضا عن الرضا الشعبي. ولذلك واجهت دولة ما بعد الاستعمار مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة، كان من أخطرها وأشدها الحاحاً على الاطلاق ازمة شرعية الحكم التي ما زالت ترمي بظلالها السالبة على الممارسة السياسية في الدولة العربية المعاصرة. لقد ادى غياب الشرعية إلى عجز النخب العربية الحاكمة عن اثبات فعاليتها في إدارة الشأن العام وفشلها في تحقيق تطلعات ما بعد الاستعمار لاسيما انجاز المشاريع القومية الكبرى المتمثلة في الاستقرار والتنمية والوحدة الوطنية، وكانت المحصلة النهائية ظهور وتمرد الحركات الإقليمية والجهوية التي قادت الى عدم الاستقرار السياسي وانتهت بحروب أهلية طاحنة هددت كيان الدولة ووجودها.

في السودان كانت ازمة الشرعية الازمة الرئيسية التي واجهت الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ الاستقلال على مختلف أنواعها عسكرية كانت ام مدنية، وقد تمظهرت هذه الازمة في الصراع على السلطة بين الجيش والأحزاب السياسية، غياب التنمية المتوازنة، الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي.

تتمثل اهم أسباب غياب الشرعية في السودان في الانقلابات العسكرية، الغبن الاقتصادي والاجتماعي والتنمية غير المتوازنة وعدم تحقيق مطالب الجماهير المشروعة في السلام والامن وتوفير الحياة الحرة الكريمة. وحتى تتمكن الدولة السودانية من بناء شرعيتها لابد من وضع دستور دائم يؤطر للعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية وتحقيق السلام العادل بالمشاركة العادلة في تقسيم السلطة والثورة وبناء حكم ديموقراطي فاعل قائم على مؤسسات ديموقراطية مستقلة وإشاعة الحريات والشفافية والمساواة وحكم القانون وحرية الراي، ويؤدي ذلك كله الي تأطير العلاقة بين الحكام والمحكومين ومن ثم دعم شرعية السلطة القائمة.

**المصادر والمراجع:**

**المراجع باللغة العربية:**

**أولا: الكتب:**

[1] ابن خلدون: المقدمة. دار يعرب دمشق الطبعة الاولي 2004.

[2] ابن منظور، لسان العرب. المجلد الثامن. بيروت دار صادر. د. ت.

[3] برهان غليون: أزمة الديموقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[4] برهان غليون: مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية وخطة العمل: منهج دراسة مستقبل الديموقراطية في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية 1996

[5] بهاءالدين مكاوي، منعرج اللوى: مقالات في السياسة والاجتماع والثقافة، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى،2018.

[6] توماس هوبز: اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. ترجمة دينا حرب وبشري صعب. هيئة ابوظبي للثقافة والتراث (حكمة) ودار الفارابي 2011.

[7]جان جاك روسو: العقد الاجتماعي الطبعة الاولي. ترجمة عادل زعيتر. بيروت لبنان 2019.

[8] سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1997م.

[9] عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة الجزء الثالث (ج3) ط2 بيروت لبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1993.

[10]العقد الاجتماعي: لوك–هيوم–روسو، ترجمة عبد الكريم احمد. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[11] كيت ناش: السيسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة. ترجمة د. حيدر حاج إسماعيل. المنظمة العربية للترجمة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ،2013.

[12] ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفهما حرفة. ترجمة جورج كتورة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2011.

[13] محمد احمد المحجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، 1986.

[14] نبيلة داود. الموسوعة السياسية المعاصرة. القاهرة دار غريب للطباعة. 1991.

[15] هند عروب: مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي. دار الأمان. مطبعة الأمنية. الرباط. 2009.

ثانياً: البحوث العلمية:

[1] إبراهيم اسعيدي، مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية– العسكرية، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سلسلة تحليل سياسات، الدوحة، 13 أبريل 2020م.

[2] برهان غليون: نظرية الشرعية وازمة السياسة العربية. مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الانماء القومي، العدد 62، 1990م.

[3] برهان غليون: نظرية الشرعية وازمة السياسة العربية. مجلة الفكر العربي المعاصر. مركز الانماء القومي. العدد 72. 1990.

[4] بهاءالدين مكاوي، المجتمع المدني السوداني: بعض الإشكاليات التأسيسية والبنيوية، مجلة الوسيلة للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، العدد الثاني، 2018.

[5] حسين عبد القادر: الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية– الواقع والمأمول. مجلة البحوث السياسية والإدارية. العدد الحادي عشر. الجزائر 2017.

[6] خميس عزام واخرون: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر. المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد 13. 2007.

[7] سعدالدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية. المستقبل العربي– مركز دراسات الوحدة العربية. المجلد مجلد 6 ، عدد ع 62. 1984.

[8] مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية: "الدولة العربية المعاصرة: التطور النشأة والازمة". الورقة المرجعية الدورة الثامنة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2021.

© 2020 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

**ثالثاً: الصحف:**

[1] عادل سليمان: العالم العربي وإشكالية الشرعية. العربي الجديد. يناير 2020.

[2] أحمد ذكر الله، كيف حققت تركيا التنمية المتوازنة؟، العربي الجديد،14 سبتمبر 2020م.

[3] صحيفة العرب القطرية، السبت 14 مارس 2020م.

**رابعاً: الانترنت:**

- عصام محجوب الماحي، القصة الكاملة لميثاق الدفاع عن الديمقراطية، صحيفة الحوش السوداني، بتاريخ 2016/4م.
- عادل عبد الرحيم، فسيفساء الحركات المسلحة في السودان، وكالة الاناضول في: 1682312 / https://www.aa.com.tr/ar

**المراجع باللغة الإنجليزية:**

[1] Samuel P. Huntington, the Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil–Military Relations, Harvard University Press, 1957.

© 2020NSP
Natural Sciences Publishing Cor.